النسخ فلا يفيد عدم الراجحي ولهذا يقال ان النسخ تخصيص وقد يطلق على ما يقابله وهو المفيد بعدم الراجحي والقول بان التخصص لا يطلق الا على غير الراجحي ويجب حمل كلام القوم في كثير من المواضع على التخصيص الكثير بالسنة ونحوها وتخصيص بعض الايات بالبعض مع الراجحي **قوله** واما الحنفية فصالح لان المدرك بالحس هو نفس الكل لا ان المدرك الكل انه بحكم نفوذه حقيقة بالتقدير الحسي ح

قوله وهو ان له كذا وكذا واما انه للبيع عزة لان غانما هو بالعقل الاعز وفي النظر بقول تعالى واوتيت من كل شيء ردّ على من زعم ان التخصيص لا يجري في الطعام ح

قوله واما العادة فلو حلف لا يأكل راسا فاكل راس سمك او راس جراد او راس عصفور او راس ذباب لا يحنث وان كان مستعملا وغالبا في راس كل منها لان المراد معلوم عادة انه غير مراد ولا يدخل فيه عادة راس العصفور والجراد فيخص بما يكون متعارفا ان يكسى في التنانير ويباع مشويا وبالاعتبار اختلاف العادات يختلف الامكنة حتى انه في حنيفة انما يحنث لو حلف لا يأكل راس البقر والغنم والابل وثانيا راس البقر والغنم وهما راس الغنم خاصة **قوله** وفيه منع كما في اللفظ الموضوع لمعنى لا يتساوى فيه جميع افراده بل يختلف بالشدة والضعف كالمملوك في القن والمكاتب او بالاولوية او بالتقدم والتاخر كما حرر في الواجب والممكن نعم يمكن ان يقال ان الناظر انما يتمكن من حمل المشترك او المشكك على احد معانيه او وضعه لمعنى واحد يستوي فيه الافراد فاذا قال كل مملوك لي حر لا يدخل فيه المكاتب لنقصان الملك فيه لانه مملوك رقبة لا يد حتى كون احق به كالسيد ويملك المولى استكسابه وطي المكاتبة بخلاف المدبر وام الولد فانهما مملوكان يد لا رقبة باعتبار الرق وهو في المكاتب كامل لانه عبد ما بقي عليه درهم والكتابة محتملة للفسخ والشرط للملك انما هو بقدر ما يصير به التحرير وهو حاصل بخلاف المدبر وام الولد فان الرق فيهما ناقص لان ما ثبت فيهما من حرية العتق لا يحتمل الفسخ ولو حلف لا يأكل فاكهة وكانت له لم يحنث لان العنب والرطب والتين عنده يحنث لان كلا منها وان كان فاكهة لغة وعرفا الا ان فيه معنى زايدا على التفكه اعني التلذذ والتنعم وهو الغذاء له وتوابع التدبير فهو زيادة تخص عن مطلق الفاكهة **قوله** فخرج غير المستقل مختلف في العام المزيل خرج المعض هل هو حقيقة في الباقي او مجاز غالب هو على الخلاف مجاز وقالت الحنابلة انه حقيقة فيه حقيقة وقال ابو بكر الرازي حقيقة ان كان الباقي من الجنس اكثر كعشرة تعم العلم بقدرها وهو المختار وقال ابو الحسين البصري منه

فان قيل لم كيف تنادى الكفار باطلاب دون الدبر وام الولد هو

مطلب

حقيقة ان كان غير المستقل من شرط او صفة او استثناء او غاية ومجاز ان كان مستقلا من فعل او سمع وقال القاضي ابو بكر حقيقة ان كان من شرط او استثناء لا صفة وعزها وقال القاضي عبد الجبار حقيقة ان كان من شرط او صفة لا استثناء وعزي وقيل حقيقة ان كان بدليل يقطي اتصاله والفصل وقال الكرخي حقيقة في تناوله مجاز في الاقتصار عليه واختار المصنف ان اخراج البعض ان كان بغير مستقل فصيغة العام حقيقة في الباقي وان كان بمستقل فهي في الباقي مجاز من حيث الاقتصار عليه حقيقة من حيث التناول له اما الاول فلان اللفظ الذي اخرج منه البعض استثناء او صفة او شرط او غاية يصير للباقي مثلا اذا قال لعبيده احرار الا سالما فالعبيد المخرج منه سالم موضوع في وقت نظر لانه اذا اراد الواضع التخصي بمعنى انه وضع هذا اللفظ للمخرج عند الاطلاق وللباقي عند قرينة بالاستثناء ونحوه فهو موضوع والا فالكلام مقترنا ويجيء في فصل الاستثناء ان المستثنى منه متناول للمخرج واما الا فهو موضوع وحول المستثنى فحكم وان اراد الوضع النوعي بمعنى انه ثبت من الواضع انه اذا اقترن بالاستثناء ونحوه يكون معناه الباقي فالفظ لا يصير بهذا حقيقة لان المجاز ايضا كذلك على ما سيجيء وقد صرح في بحث الاستثناء بان الزاهبين الى ان المستثنى مستعمل في الباقي والاستثناء قرينة على ذلك فالقولان بانه مجاز فيه هذا والمنهال على فارق جليلة وهي ان الوضع النوعي قد يكون ثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم بان كل اسم آخره الف واو مفتوح ما قبلها وتنوين مكسور فهو لغة من مدلولها الخ واخرج بهذه العلامة وكل اسم غير الى نحو رجال ومسلمين ومسلمات فهو لجمع من سبيله فان الاسم وكل جمع عري عن الالام فهو لجميع تلك المسميات الى غير ذلك ومثل هذا من باب الحقيقة عنده لان الموضوع تحته التخصصة باعيانها بل اكثر المتحقق من هذا القبيل كالمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب وعامة الالفاظ والمشتقات والمركبات والجملة كل ما يكون دالة على المعنى بالهيئة وقد يكون ثبوت قاعدة دالة على كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند الغزيلة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متى عين لما يعلن بذلك المعنى

Copyright King Saud University